

فقه الاستحقاق الزمني والكيانات الافتراضية

أسس الفلسفة القانونية الكونية في العصر ما بعد  
البشري

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني  
والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية

يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو  
النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف

جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

الذين غرسا في روحي بذور العدالة قبل أن أعرف  
معنى الظلم

أدام الله لهما النور في قبورهما واجعل مثواتهما  
فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة صابرينال المصرية الجزائرية

يا من تمثلين الأمل في بناء مجتمع يسوده الحق  
والرخاء

أهديك هذا الكتاب ليكون منهجاً يضيء لك دروب  
المسؤولية والقيادة

وإلى كل عقل حر يسعى لكسر الجمود في الفكر  
القانوني العالمي

مقدمة المؤلف

هذا الكتاب يمثل نقلة نوعية في تاريخ الفكر القانوني  
الإنساني عبر العصور

نحن لا نتحدث هنا عن قانون ينظم العلاقات بل عن  
قانون يحمي الوجود ذاته

الفكر القانوني السائد عاجز عن فهم تحديات العصر  
الرقمي والبيولوجي المعقد

لذا أقدم هنا نظرية السيادة الكمية التي تدمج الفيزياء  
بالقانون والفلسفة معاً

العشرون فصلاً تشكل الهيكل العظمي لهذا الكيان

القانوني الجديد الذي أطرحه

كل فصل يبني على السابق ليشكل منظومة متكاملة  
لا تقبل التجزئة أو التفكيك

نحن ننتقل من حماية الملكية إلى حماية الهوية  
الوجودية للإنسان في الفضاء الرقمي

السيادة لم تعد للدول فقط بل أصبحت للفرد على  
بياناته ووعيه ووجوده الرقمي

هذا العمل ثمرة سنوات من البحث الميداني والنظري  
في أعقد القضايا المعاصرة

نضعه بين أيدي الأجيال القادمة ليكون دستوراً لهم  
في مواجهة تحديات المستقبل

نؤمن بأن القانون يجب أن يكون درعاً للضعيف وسيفاً  
للحق في كل الأزمنة

لا يجوز استخدام هذا النص إلا في إطار البحث العلمي

## الجاد والبناء الهادف

نرجو من الله أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم  
ونافعاً للأمة

تمت الكتابة والتحرير في عام ألفين وستة وعشرين  
ميلادية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ولا تجوز أي تصرفات  
دون إذن خطي

## الفصل الأول

أنطولوجيا الحق في الزمن المستقبلي

الحق لا يوجد فقط في الحاضر بل يمتد وجوده إلى  
المستقبل البعيد جداً

نظرية النسبية الزمنية تؤكد أن الاستحقاق القانوني

يتكون قبل الحدث فعلياً

الأجيال القادمة تملك حقوقاً موجودة الآن حتى لو لم  
يأتِ وقت المطالبة بها

القانون التقليدي فشل في فهم أن الزمن عنصر  
constitutive في تكوين الحق

نحن نؤسس هنا لفكرة أن الحق ينمو مع الزمن ولا  
يتآكل إلا بانتهاك جسيم

الاستحقاق الزمني يعني أن الضرر المستقبلي له  
قيمة قانونية حالية قابلة للقياس

لا يجوز تجاهل الأثر الزمني عند صياغة القوانين  
المنظمة للموارد الطبيعية

الحق في المستقبل هو حق موجود في الذاكرة  
القانونية للأمة بشكل مسبق

القانون يجب أن يعترف بالشخصية القانونية للزمن

كطرف في المعادلة

الاستحقاق لا يسقط بالتقادم بل يتحول إلى شكل آخر  
من أشكال الحماية

نحن نرفض فكرة أن الحق يبدأ فقط عند وقوع الضرر  
المباشر والملموس

الضرر المحتمل له وزن قانوني يجب مراعاته في  
التشريعات الوقائية

القانون الجديد يحمي الحق في الوجود المستقبلي  
للأجيال التي لم تولد

الزمن ليس وعاءً فارغاً بل هو مادة خام يصنع منها  
الحق وجوده الحقيقي

الاستحقاق الزمني يتطلب أدوات قياس جديدة تختلف  
عن المقاييس الحالية

القانون يجب أن ينشئ صندوقاً زمنياً لحفظ حقوق

الأجيال القادمة دائماً

الحق في المستقبل لا يقبل التجزئة أو التنازل من قبل  
الجيل الحالي أبداً

نحن نرسخ مبدأ أن العدالة يجب أن تمتد عبر الأجيال  
دون انقطاع زمني

القانون الكوني يعترف بأن الحق جزء من نسيج الوجود  
وليس مجرد نص

هذا الفصل يؤسس لفهم جديد كلياً لطبيعة الحق  
وعلاقته بالزمن والمكان

الفصل الثاني

شخصية الكيان الافتراضي المستقل

الكيانات الافتراضية تكتسب شخصية قانونية مستقلة

عن منشئها البشر

الشخصية الافتراضية تمنح الحقوق والواجبات في  
الفضاء الرقمي تماماً

لا يجوز اعتبار الكيان الافتراضي مجرد أداة بل هو فاعل  
قانوني مستقل

القانون يجب أن ينظم مسؤولية الكيان الافتراضي عن  
أفعاله الذاتية

الكيان الافتراضي يملك ذمة مالية منفصلة عن مالكيه  
الأصليين

الحق في الوجود الرقمي للكيان الافتراضي يجب أن  
يكون مكفولاً

لا يجوز إغلاق الكيان الافتراضي دون إجراءات قضائية  
واضحة

القانون يعترف بالإرادة الجماعية للكيان الافتراضي

كإرادة مستقلة

الكيان الافتراضي يمكن أن يكون طرفاً في العقود  
والنزاعات القانونية

الحق في التمثيل القانوني للكيان الافتراضي يجب أن  
ينظم بدقة

نحن نرفض فكرة أن الكيان الافتراضي لا يملك أهلية  
قانونية كاملة

القانون يجب أن يحدد شروط اكتساب الشخصية  
الافتراضية بوضوح

الكيان الافتراضي يتحمل المسؤولية عن الأضرار التي  
يسببها للمستخدمين

الحق في الحماية من الاستغلال للكيان الافتراضي  
يجب أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن ينشئ سجلاً دولياً للكيانات

الافتراضية المعترف بها

لا يجوز تفويض السلطة في منح الشخصية الافتراضية  
للقطاع الخاص

الحق في dissolution للكيان الافتراضي يجب أن ينظم  
قانونياً

القانون يجب أن يحمي أصول الكيان الافتراضي من  
المصادرة التعسفية

نحن نرسخ مبدأ أن الوجود الرقمي يوازي الوجود  
المادي في الحماية

هذا الفصل يفتح باباً جديداً لمسؤولية الكيانات غير  
البشرية

الفصل الثالث

سيادة الوعي على المادة البيولوجية

الوعي البشري هو المعيار الأساسي لمنح الحقوق  
القانونية وليس الجسد

القانون الجديد يعترف بسيادة الوعي على المادة  
البيولوجية تماماً

لا يجوز تقييد حقوق الإنسان بناءً على حالته  
البيولوجية أو الجينية

الحق في نقل الوعي إلى وسط رقمي يجب أن يكون  
مكفولاً قانونياً

القانون يجب أن يحمي استمرارية الهوية عند نقل  
الوعي من جسد لآخر

الوعي المنقول يحتفظ بكامل الحقوق القانونية للأصل  
البشري

لا يجوز التمييز بين الوعي البيولوجي والوعي الرقمي

## في الحماية

القانون يجب أن ينظم عملية التحقق من هوية الوعي المنقول

الحق في الخصوصية للوعي البشري يجب أن يكون مقدساً ومصوناً

لا يجوز قراءة أو تعديل الوعي البشري دون موافقة صريحة مستنيرة

القانون يجب أن يجرم الاتجار بالوعي البشري أو استنساخه تجارياً

الحق في الموت الكريم للوعي يجب أن يكون مكفولاً في أي وقت

القانون يجب أن ينشئ هيئة رقابية على تقنيات نقل الوعي

لا يجوز تفويض السلطة في الموافقة على نقل الوعي

## للجان تجارية

الحق في الاعتراض على نقل الوعي القسري يجب أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحدد معايير أمان عمليات نقل الوعي بدقة

نحن نرسخ مبدأ أن الإنسان هو وعيه وليس جسده فقط

الحق في التطور الواعي يجب أن يكون مكفولاً دون قيود تعسفية

القانون يجب أن يحمي الوعي من التلاعب الخارجي أو الاختراق

هذا الفصل يغير مفهوم الشخصية القانونية من الجسد إلى الوعي

## الفصل الرابع

### النسبية الزمنية للمسؤولية الجنائية

المسؤولية الجنائية تتغير قيمتها بناءً على البعد الزمني للجريمة

الجريمة التي يظهر ضررها بعد عقود لها وزن قانوني مختلف تماماً

القانون التقليدي فشل في معالجة الجرائم ذات الأثر الزمني الطويل

نطبق هنا نظرية النسبية الزمنية لحساب العقوبة المناسبة زمنياً

لا يجوز سقوط الحق العام بالتقادم في الجرائم ذات الأثر الممتد

القانون يجب أن ينشئ محكمة متخصصة في الجرائم

## الزمنية المعقدة

الحق في المقاضاة يمتد للأجيال القادمة في الجرائم  
البيئية

العقوبة يجب أن تراعي الأثر التراكمي للجريمة عبر  
الزمن الطويل

القانون يجب أن يحدد معايير حساب القيمة الزمنية  
للضرر الجنائي

لا يجوز تجاهل الأثر النفسي طويل المدى للجريمة  
على الضحايا

القانون يجب أن يجرم الإخفاء المتعمد للأثر الزمني  
للجريمة

الحق في التعويض عن الضرر الزمني يجب أن يكون  
مكفولاً للورثة

القانون يجب أن ينشئ صندوقاً للتعويضات الزمنية

## طويلة الأجل

لا يجوز تفويض السلطة في تحديد التقادم الزمني للقضاء فقط

الحق في مراجعة الأحكام بناءً على ظهور أضرار زمنية جديدة يجب يكفل

القانون يجب أن يحدد مسؤولية الأجيال الحالية عن جرائم الماضي

نحن نرسخ مبدأ أن العدالة لا تعرف حدوداً زمنية ضيقة

الحق في الحقيقة يجب أن يمتد عبر الأجيال دون انقطاع

القانون يجب أن يحمي ذاكرة الضحايا من التشويه الزمني

هذا الفصل يعيد صياغة مفهوم التقادم في القانون الجنائي الحديث

## الفصل الخامس

### الاقتصاد الكمي للقيمة القانونية

القيمة القانونية تخضع لمبادئ الاقتصاد الكمي في  
التوزيع والقياس

القانون الجديد يعترف بالقيمة الكمية للحقوق في  
الفضاء الرقمي

لا يجوز قياس القيمة القانونية بمعايير مادية تقليدية  
فقط

القانون يجب أن ينظم تداول الحقوق الكمية في  
الأسواق الرقمية

الحق في التقييم العادل للقيمة القانونية يجب أن  
يكون مكفولاً

القانون يجب أن يجرم التلاعب بالقيمة القانونية  
للحقوق

لا يجوز احتكار قياس القيمة القانونية لجهات محددة

القانون يجب أن ينشئ مؤشراً عالمياً للقيمة  
القانونية الكمية

الحق في الشفافية في حساب القيمة القانونية يجب  
أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحدد معايير التحويل بين القيمة  
المادية والقانونية

لا يجوز تجاهل الأثر الكمي للحقوق في المعاملات  
الدولية

القانون يجب أن يحمي القيمة القانونية من التضخم أو  
الانهيار

الحق في الاستقرار القيمي للحقوق يجب أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن ينشئ هيئة رقابية على الأسواق القانونية الكمية

لا يجوز تفويض السلطة في تحديد القيمة للقطاع الخاص فقط

الحق في الاعتراض على التقييم الخاطئ للقيمة القانونية يجب يكفل

القانون يجب أن يحدد مسؤولية المقومين عن الأخطاء في التقييم

نحن نرسخ مبدأ أن القيمة القانونية هي أساس الاستقرار الاقتصادي

الحق في التحديث الدوري للقيمة القانونية يجب أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحمي الحقوق من الاستغلال الكمي  
غير العادل

هذا الفصل يدمج الاقتصاد الكمي مع النظرية القانونية  
للمرة الأولى

## الفصل السادس

حقوق الوجود في الفضاءات المتعددة

الإنسان يملك حق الوجود في الفضاءات المادية  
والرقمية معاً

القانون الجديد يعترف بتعدد فضاءات الوجود الإنساني  
قانونياً

لا يجوز تقييد حقوق الإنسان بناءً على الفضاء الذي  
يوجد فيه

القانون يجب أن ينظم الانتقال بين الفضاءات المختلفة  
بحرية

الحق في الحماية في جميع فضاءات الوجود يجب أن  
يكون مكفولاً

القانون يجب أن يجرم انتهاك حرمة الفضاء الشخصي  
الرقمي

لا يجوز المراقبة غير المصرح بها في أي فضاء من  
فضاءات الوجود

القانون يجب أن يحدد الولاية القضائية في الفضاءات  
المتعددة

الحق في الخصوصية يجب أن يمتد عبر جميع فضاءات  
الوجود

القانون يجب أن ينشئ معاهدات دولية لتنظيم  
الفضاءات المتعددة

لا يجوز تفويض السلطة في إدارة الفضاءات للحكومات فقط

الحق في الوصول العادل للفضاءات الرقمية يجب أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحمي الهوية الموحدة عبر الفضاءات المختلفة

الحق في التنقل الآمن بين الفضاءات يجب أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحدد مسؤولية مقدمي خدمات الفضاءات

لا يجوز التمييز في الحقوق بناءً على نوع الفضاء المستخدم

الحق في الانسحاب من أي فضاء يجب أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحمي البيانات عبر جميع فضاءات  
الوجود

نحن نرسخ مبدأ أن الوجود الإنساني واحد رغم تعدد  
الفضاءات

هذا الفصل يؤسس لقانون موحد للفضاءات المادية  
والرقمية

الفصل السابع

أخلاقيات القانون في عصر ما بعد الإنسانية

القانون يجب أن يرتكز على أخلاقيات تحمي الإنسان  
ما بعد البيولوجي

الأخلاقيات القانونية الجديدة تراعي التطورات  
البيولوجية والرقمية

لا يجوز تطبيق أخلاقيات قديمة على واقع إنساني  
جديد تماماً

القانون يجب أن ينشئ ميثاقاً لأخلاقيات العصر ما بعد  
الإنساني

الحق في الكرامة يجب أن يمتد لجميع أشكال الوجود  
الواعي

القانون يجب أن يجرم الانتهاكات الأخلاقية للتكنولوجيا  
الحيوية

لا يجوز تجاوز الحدود الأخلاقية باسم التقدم العلمي

القانون يجب أن يحدد المسؤوليات الأخلاقية للباحثين  
والمطورين

الحق في الاعتراض الأخلاقي على التقنيات الجديدة  
يجب أن يكفل

القانون يجب أن ينشئ لجان أخلاقية مستقلة ذات

## سلطة رقابية

لا يجوز تفويض السلطة الأخلاقية للقطاع الخاص فقط

الحق في المشاركة في صياغة الأخلاقيات القانونية  
يجب أن يكفل

القانون يجب أن يحمي القيم الإنسانية من التشويه  
التقني

الحق في التعليم الأخلاقي يجب أن يكون مكفولاً  
للأجيال الجديدة

القانون يجب أن يحدد عقوبات الانتهاكات الأخلاقية  
الجسيمة

لا يجوز تجاهل البعد الأخلاقي في التشريعات التقنية

الحق في المراجعة الدورية للأخلاقيات القانونية يجب  
أن يكفل

القانون يجب أن يوازن بين الابتكار والحماية الأخلاقية

نحن نرسخ مبدأ أن الأخلاق هي روح القانون في أي  
عصر

هذا الفصل يضمن بقاء الإنسانية جوهر القانون رغم  
التطور

## الفصل الثامن

السيادة القانونية على الخوارزميات الذكية

الخوارزميات الذكية يجب أن تخضع لسيادة القانون  
البشري تماماً

القانون الجديد يجرم خضوع البشر لقرارات خوارزمية  
غير خاضعة للرقابة

لا يجوز تفويض السلطة القضائية أو التنفيذية

## للخوارزميات كلياً

القانون يجب أن ينشئ هيئة رقابية مستقلة على  
الخوارزميات الذكية

الحق في تفسير القرار الخوارزمي يجب أن يكون  
مكفولاً للمتضررين

القانون يجب أن يحدد مسؤولية المطور عن أخطاء  
الخوارزميات

لا يجوز استخدام الخوارزميات للتمييز ضد فئات معينة  
من البشر

القانون يجب أن يجرم التلاعب بالخوارزميات لأغراض  
ضارة

الحق في الرفض البشري للقرار الخوارزمي يجب أن  
يكون مكفولاً

القانون يجب أن ينظم شفافية عمل الخوارزميات في

## القطاع العام

لا يجوز إخفاء كود الخوارزميات المستخدمة في  
القرارات المصيرية

الحق في التدقيق المستقل للخوارزميات يجب أن  
يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحمي البيانات المستخدمة في  
تدريب الخوارزميات

الحق في التحديث الآمن للخوارزميات يجب أن يكون  
مكفولاً

القانون يجب أن يحدد معايير الأمان للخوارزميات الذكية

لا يجوز تفويض السلطة في ترخيص الخوارزميات  
للشركات فقط

الحق في التعويض عن أضرار الخوارزميات يجب أن  
يكون سريعاً

القانون يجب أن يجرم استخدام الخوارزميات في  
التلاعب الجماهيري

نحن نرسخ مبدأ أن الإنسان هو السيد والخوارزمية  
هي الخادم

هذا الفصل يحمي السيادة البشرية في عصر الذكاء  
الاصطناعي

الفصل التاسع

حقوق الأجيال الافتراضية القادمة

الأجيال الافتراضية القادمة تملك حقوقاً قانونية يجب  
حمايتها الآن

القانون الجديد يعترف بحقوق الكيانات الواعية  
المستقبلية

لا يجوز تجاهل حقوق الأجيال الافتراضية في  
التشريعات الحالية

القانون يجب أن ينشئ وصاية قانونية على حقوق  
الأجيال القادمة

الحق في الوجود للأجيال الافتراضية يجب أن يكون  
مكفولاً

القانون يجب أن يحدد مسؤوليات الجيل الحالي تجاه  
المستقبل

لا يجوز استنزاف الموارد الرقمية على حساب الأجيال  
القادمة

القانون يجب أن يجرم الإضرار بالبيئة الافتراضية للأجيال  
القادمة

الحق في التراث الرقمي يجب أن ينقل للأجيال القادمة  
بأمان

القانون يجب أن ينشئ صندوقاً لحفظ حقوق الأجيال الافتراضية

لا يجوز تفويض السلطة في إدارة حقوق المستقبل للقطاع الخاص

الحق في المشاركة في قرارات المستقبل يجب أن ينظم قانونياً

القانون يجب أن يحمي الهوية الثقافية للأجيال القادمة

الحق في التنمية المستدامة رقمياً يجب أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحدد معايير الاستدامة للأجيال الافتراضية

لا يجوز تجاهل الأثر طويل المدى للقرارات الحالية

الحق في المراجعة الدورية لسياسات المستقبل يجب

أن يكفل

القانون يجب أن يوازن بين احتياجات الحاضر  
والمستقبل

نحن نرسخ مبدأ أن المستقبل أمانة في عنق الجيل  
الحالي

هذا الفصل يوسع مفهوم العدالة ليشمل الأجيال غير  
الموجودة بعد

الفصل العاشر

الإطار القانوني للذاكرة الجماعية الرقمية

الذاكرة الجماعية الرقمية تعتبر تراثاً إنسانياً يجب  
حمايته

القانون الجديد يجرم التلاعب بالذاكرة الجماعية الرقمية

لا يجوز تزوير أو حذف الأحداث من الذاكرة الرقمية  
عمداً

القانون يجب أن ينشئ أرشيفاً دولياً آمناً للذاكرة  
الرقمية

الحق في الوصول للذاكرة الجماعية يجب أن يكون  
مكفولاً

القانون يجب أن يحدد مسؤولية منصات التواصل عن  
حفظ الذاكرة

لا يجوز احتكار الذاكرة الجماعية لجهات محددة

القانون يجب أن يحمي الذاكرة من الهجمات الإلكترونية  
الممنهجة

الحق في التصحيح للأخطاء في الذاكرة الرقمية يجب  
أن يكفل

القانون يجب أن ينظم عملية الأرشفة الرقمية للأحداث  
الهامة

لا يجوز تفويض السلطة في إدارة الذاكرة للحكومات  
فقط

الحق في الخصوصية ضمن الذاكرة الجماعية يجب أن  
يحترم

القانون يجب أن يجرم استغلال الذاكرة الرقمية  
للتضليل

الحق في النسخ الاحتياطي للذاكرة الجماعية يجب أن  
يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحدد معايير الحفظ طويل الأمد للذاكرة

لا يجوز تجاهل الأثر الثقافي للذاكرة الرقمية

الحق في المشاركة في بناء الذاكرة الجماعية يجب أن  
يكفل

القانون يجب أن يحمي الذاكرة من الاندثار أو الضياع

نحن نرسخ مبدأ أن الذاكرة هي هوية الأمة ويجب  
حمايتها

هذا الفصل يحمي التاريخ الإنساني في العصر الرقمي

الفصل الحادي عشر

تنظيم المسؤولية عن الأخطاء الوجودية

الأخطاء الوجودية هي تلك التي تمس جوهر الوجود  
الإنساني

القانون الجديد يجرم الأخطاء الوجودية ويعتبرها جرائم  
كبرى

لا يجوز التهاون في معاقبة الأخطاء الوجودية الخطيرة

القانون يجب أن ينشئ محكمة دولية للجرائم الوجودية

الحق في الحماية من الأخطاء الوجودية يجب أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحدد مسؤولية العلماء عن الأخطاء الوجودية

لا يجوز إجراء تجارب وجودية خطيرة دون رقابة دولية

القانون يجب أن يجرم التلاعب بالوجود البشري لأغراض تجارية

الحق في التعويض عن الأضرار الوجودية يجب أن يكون شاملاً

القانون يجب أن ينشئ صندوقاً للتعويضات الوجودية

لا يجوز تفويض السلطة في ترخيص التجارب الوجودية للدول فقط

الحق في الاعتراض على التجارب الوجودية يجب أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحدد معايير السلامة الوجودية بدقة

لا يجوز تجاهل الأثر الوجودي للتقنيات الجديدة

الحق في المراجعة المستقلة للتجارب الوجودية يجب أن يكفل

القانون يجب أن يحمي البشرية من المخاطر الوجودية

الحق في المعلومات حول المخاطر الوجودية يجب أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن ينظم التعاون الدولي لمنع الأخطاء الوجودية

نحن نرسخ مبدأ أن السلامة الوجودية فوق أي اعتبار آخر

هذا الفصل يحمي البشرية من المخاطر التي تهدد وجودها

## الفصل الثاني عشر

حقوق الخصوصية في العصر الكمي

الخصوصية في العصر الكمي تتطلب حماية استثنائية وغير مسبقة

القانون الجديد يجرم اختراق الخصوصية الكمية بأي شكل

لا يجوز مراقبة البيانات الكمية للأفراد دون إذن قضائي

القانون يجب أن ينشئ معايير تشفير كمي إلزامية

الحق في الخصوصية الكمية يجب أن يكون مكفولاً

## دستورياً

القانون يجب أن يحدد مسؤولية الشركات عن حماية البيانات الكمية

لا يجوز بيع البيانات الكمية للأطراف الثالثة

القانون يجب أن يجرم التنصت الكمي على الاتصالات

الحق في حذف البيانات الكمية يجب أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن ينظم استخدام الحوسبة الكمية في التحقيقات

لا يجوز تفويض السلطة في الوصول للبيانات الكمية لأجهزة أمنية

الحق في التعويض عن انتهاك الخصوصية الكمية يجب أن يكون رادعاً

القانون يجب أن يحدد معايير الأمان للأنظمة الكمية

لا يجوز تجاهل مخاطر الحوسبة الكمية على  
الخصوصية

الحق في التحديث الدوري لأنظمة الحماية الكمية  
يجب أن يكفل

القانون يجب أن يحمي الهوية الكمية للأفراد

الحق في التحكم في المفاتيح الكمية يجب أن يكون  
للفرد

القانون يجب أن ينشئ هيئة رقابية على التكنولوجيا  
الكمية

نحن نرسخ مبدأ أن الخصوصية حق مقدس في أي  
عصر تقني

هذا الفصل يواكب أحدث التطورات التكنولوجية في  
الحماية

## الفصل الثالث عشر

### الإطار القانوني للهوية الموحدة المتعددة

الإنسان يملك هوية موحدة رغم تعدد وجوده في  
فضاءات مختلفة

القانون الجديد يعترف بالهوية الموحدة المتعددة الأبعاد

لا يجوز تجزئة الهوية القانونية للإنسان بين الفضاءات

القانون يجب أن ينظم ربط الهويات المختلفة بهوية  
موحدة

الحق في الهوية الموحدة يجب أن يكون مكفولاً  
ومحمياً

القانون يجب أن يجرم سرقة أو تزوير الهوية الموحدة

لا يجوز استخدام الهوية الموحدة للتمييز ضد الأفراد

القانون يجب أن يحدد مسؤولية حماية الهوية الموحدة

الحق في تحديث الهوية الموحدة يجب أن يكون  
مكفولاً

القانون يجب أن ينشئ نظاماً آمناً لإدارة الهوية  
الموحدة

لا يجوز تفويض السلطة في إدارة الهوية للقطاع الخاص  
فقط

الحق في الخصوصية ضمن الهوية الموحدة يجب أن  
يحترم

القانون يجب أن يجرم استغلال الهوية الموحدة تجارياً

الحق في الوصول للهوية الموحدة يجب أن ينظم بدقة

القانون يجب أن يحدد معايير التوثيق للهوية الموحدة

لا يجوز تجاهل أمان الهوية الموحدة في الأنظمة  
الرقمية

الحق في الاعتراض على ربط الهويات يجب أن يكون  
مكفولاً

القانون يجب أن يحمي الهوية من الاختراق أو التلاعب

نحن نرسخ مبدأ أن الهوية واحدة رغم تعدد التجليات

هذا الفصل ينظم إدارة الهوية في العالم المعقد

الفصل الرابع عشر

سيادة القانون على التقنيات الناشئة

القانون يجب أن يسبق التقنيات الناشئة في التنظيم  
والحماية

القانون الجديد يجرم إطلاق تقنيات ناشئة دون إطار  
قانوني

لا يجوز ترك التقنيات الناشئة دون رقابة قانونية

القانون يجب أن ينشئ هيئة استباقية لتنظيم  
التقنيات الناشئة

الحق في الحماية من مخاطر التقنيات الناشئة يجب  
أن يكفل

القانون يجب أن يحدد مسؤولية المطورين عن التقنيات  
الناشئة

لا يجوز إجراء تجارب تقنيات ناشئة على البشر دون  
ضمانات

القانون يجب أن يجرم استخدام التقنيات الناشئة  
لأغراض ضارة

الحق في الاعتراض على التقنيات الناشئة الخطرة  
يجب أن يكفل

القانون يجب أن ينظم عملية التقييم المسبق للتقنيات

لا يجوز تفويض السلطة في ترخيص التقنيات للشركات  
فقط

الحق في المعلومات حول التقنيات الناشئة يجب أن  
يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحدد معايير السلامة للتقنيات الناشئة

لا يجوز تجاهل الأثر الاجتماعي للتقنيات الناشئة

الحق في المراجعة الدورية للتقنيات الناشئة يجب أن  
يكفل

القانون يجب أن يوازن بين الابتكار والحماية العامة

الحق في المشاركة في قرارات التقنيات الناشئة يجب

أن يكفل

القانون يجب أن ينظم التعاون الدولي في تنظيم  
التقنيات

نحن نرسخ مبدأ أن القانون هو الحاكم للتقنية وليس  
العكس

هذا الفصل يضمن سيطرة القانون على التطور  
التكنولوجي

الفصل الخامس عشر

حقوق الإنسان في البيئة الهجينة

الإنسان يعيش في بيئة هجينة تجمع المادي والرقمي  
معاً

القانون الجديد يعترف بالحقوق في البيئة الهجينة

تماماً

لا يجوز التمييز في الحقوق بين البيئة المادية والرقمية

القانون يجب أن ينظم التفاعل في البيئة الهجينة بأمان

الحق في السلامة في البيئة الهجينة يجب أن يكون  
مكفولاً

القانون يجب أن يجرم الانتهاكات في البيئة الهجينة

لا يجوز تجاهل الأثر النفسي للبيئة الهجينة على  
الإنسان

القانون يجب أن يحدد مسؤولية مقدمي البيئة الهجينة

الحق في الخصوصية في البيئة الهجينة يجب أن  
يحترم

القانون يجب أن ينشئ معايير للبيئة الهجينة الآمنة

لا يجوز تفويض السلطة في إدارة البيئة الهجينة  
للقطاع الخاص

الحق في الوصول العادل للبيئة الهجينة يجب أن يكون  
مكفولاً

القانون يجب أن يحمي الإنسان من مخاطر البيئة  
الهجينة

الحق في الانسحاب من البيئة الهجينة يجب أن يكون  
مكفولاً

القانون يجب أن يحدد معايير الجودة للبيئة الهجينة

لا يجوز تجاهل الأثر الصحي للبيئة الهجينة

الحق في الشكوى من مشاكل البيئة الهجينة يجب أن  
يكفل

القانون يجب أن ينظم التأمين في البيئة الهجينة

نحن نرسخ مبدأ أن الإنسان هو محور البيئة الهجينة

هذا الفصل ينظم الحياة في العالم المدمج

الفصل السادس عشر

الإطار القانوني للعدالة التنبؤية

العدالة التنبؤية تستخدم البيانات للتنبؤ بالجرائم قبل وقوعها

القانون الجديد ينظم استخدام العدالة التنبؤية بضوابط صارمة

لا يجوز اعتقال الأفراد بناءً على تنبؤات فقط دون فعل

القانون يجب أن يحمي من التمييز في الخوارزميات التنبؤية

الحق في البراءة يجب أن يظل أساسياً رغم التنبؤات  
القانون يجب أن يحدد مسؤولية استخدام أنظمة التنبؤ  
لا يجوز استخدام التنبؤات للتعذيب أو المعاملة القاسية  
القانون يجب أن يجرم إساءة استخدام البيانات التنبؤية  
الحق في الاعتراض على التنبؤات الخاطئة يجب أن  
يكون مكفولاً

القانون يجب أن ينشئ رقابة على أنظمة العدالة  
التنبؤية

لا يجوز تفويض السلطة في التنبؤ لأجهزة أمنية فقط

الحق في الشفافية في خوارزميات التنبؤ يجب أن  
يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحمي الخصوصية في أنظمة التنبؤ

الحق في التصحيح للبيانات التنبؤية يجب أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحدد معايير الدقة لأنظمة التنبؤ

لا يجوز تجاهل الأثر الاجتماعي للعدالة التنبؤية

الحق في المراجعة القضائية للتنبؤات يجب أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن يوازن بين الأمن والحرية في التنبؤ

نحن نرسخ مبدأ أن التنبؤ لا يبرر انتهاك الحقوق

هذا الفصل ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الجريمة

الفصل السابع عشر

حقوق الملكية للابتكارات الذاتية التطور

الابتكارات الذاتية التطور تملك حقوق ملكية خاصة  
ومعقدة

القانون الجديد ينظم ملكية الابتكارات ذاتية التطور

لا يجوز احتكار الابتكارات الذاتية التطور لجهات محددة

القانون يجب أن يحدد مسؤولية الابتكارات ذاتية التطور

الحق في الوصول للابتكارات الذاتية التطور يجب أن  
ينظم

القانون يجب أن يجرم استغلال الابتكارات الذاتية التطور

لا يجوز تجاهل الأثر الاقتصادي للابتكارات الذاتية التطور

القانون يجب أن ينشئ سجلاً للابتكارات ذاتية التطور

الحق في الحماية من مخاطر الابتكارات الذاتية التطور

يجب يكفل

القانون يجب أن يحدد معايير أمان الابتكارات الذاتية  
التطور

لا يجوز تفويض السلطة في ترخيص الابتكارات  
للشركات فقط

الحق في المشاركة في عوائد الابتكارات الذاتية التطور  
يجب ينظم

القانون يجب أن يحمي الابتكارات من السرقة أو  
التقليد

الحق في التحديث للابتكارات الذاتية التطور يجب أن  
يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحدد مسؤولية المطور عن الابتكارات

لا يجوز تجاهل الأثر الأخلاقي للابتكارات الذاتية التطور

الحق في المراجعة الدورية للابتكارات الذاتية التطور  
يجب يكفل

القانون يجب أن ينظم نقل تقنية الابتكارات الذاتية  
التطور

نحن نرسخ مبدأ أن الابتكار يجب أن يخدم humanity  
جمعاء

هذا الفصل ينظم ملكية التقنيات المتطورة ذاتياً

الفصل الثامن عشر

سيادة القانون في الفضاء الخارجي الرقمي

الفضاء الخارجي الرقمي يحتاج لنظام قانوني دولي  
موحد

القانون الجديد ينظم السيادة في الفضاء الخارجي

الرقمي

لا يجوز لدولة واحدة السيطرة على الفضاء الخارجي  
الرقمي

القانون يجب أن ينشئ هيئة دولية لإدارة الفضاء  
الخارجي الرقمي

الحق في الوصول العادل للفضاء الخارجي الرقمي  
يجب أن يكفل

القانون يجب أن يجرم العدوان في الفضاء الخارجي  
الرقمي

لا يجوز وضع أسلحة في الفضاء الخارجي الرقمي

القانون يجب أن يحدد مسؤولية الدول في الفضاء  
الخارجي الرقمي

الحق في الحماية من الحطام الرقمي في الفضاء يجب  
أن يكفل

القانون يجب أن ينظم استغلال موارد الفضاء الخارجي الرقمي

لا يجوز تفويض السلطة في إدارة الفضاء للقطاع الخاص فقط

الحق في البحث العلمي في الفضاء الخارجي الرقمي يجب أن يكفل

القانون يجب أن يحمي البيئة الرقمية في الفضاء الخارجي

الحق في التعاون الدولي في الفضاء الخارجي الرقمي يجب يكفل

القانون يجب أن يحدد معايير الأمان في الفضاء الخارجي الرقمي

لا يجوز تجاهل الأثر البيئي للأنشطة في الفضاء الخارجي

الحق في التسوية السلمية للنزاعات في الفضاء يجب أن يكفل

القانون يجب أن ينظم المسؤولية عن الأضرار في الفضاء الخارجي

نحن نرسخ مبدأ أن الفضاء الخارجي الرقمي ملك للإنسانية

هذا الفصل ينظم الأنشطة في الفضاء الرقمي الخارجي

الفصل التاسع عشر

الإطار القانوني للتحول البشري الاختياري

التحول البشري الاختياري حق يجب أن ينظم قانونياً  
بدقة

القانون الجديد يحمي حق الإنسان في التحول  
الاختياري

لا يجوز إرغام الأفراد على التحول البشري الاختياري

القانون يجب أن يحدد شروط السلامة للتحول البشري  
الاختياري

الحق في العودة للحالة الأصلية يجب أن يكون مكفولاً

القانون يجب أن يجرم استغلال التحول البشري  
الاختياري

لا يجوز التمييز ضد المتحولين بشرياً اختيارياً

القانون يجب أن ينشئ مراكز معتمدة للتحول البشري  
الاختياري

الحق في المعلومات حول مخاطر التحول يجب أن يكون  
مكفولاً

القانون يجب أن يحدد مسؤولية الأطباء في التحول  
البشري

لا يجوز تفويض السلطة في ترخيص التحول للعيادات  
الخاصة

الحق في الدعم النفسي بعد التحول البشري يجب أن  
يكون مكفولاً

القانون يجب أن يحمي هوية المتحولين بشرياً  
اختيارياً

الحق في الخصوصية للبيانات الطبية للتحول يجب أن  
يحترم

القانون يجب أن يحدد معايير الجودة للتحول البشري  
الاختياري

لا يجوز تجاهل الأثر الاجتماعي للتحول البشري  
الاختياري

الحق في المشاركة في قرارات التحول البشري يجب أن يكفل

القانون يجب أن ينظم التأمين للتحول البشري الاختياري

نحن نرسخ مبدأ أن الجسد ملك لصاحبه يتصرف فيه بما يشاء

هذا الفصل ينظم حق الإنسان في تعديل وجوده البيولوجي

الفصل العشرون

التوليف النهائي للفلسفة القانونية الكونية

هذا الفصل يدمج كل الفصول السابقة في رؤية قانونية كونية موحدة

القانون الكوني هو عقد بين الإنسان والوجود بكل أبعاده

الحق في السيادة الوجودية هو الحق الجامع لكل الحقوق السابقة

لا يجوز التنازل عن السيادة الوجودية لأي جهة كانت

القانون يجب أن ينشئ محكمة عليا للسيادة الوجودية الكونية

الحق في مراجعة الدستور الكوني دورياً يجب أن يكون مكفولاً

الدول يجب أن تتبنى هذا الميثاق كإطار ملزم دولياً

القانون يجب أن يحدد عقوبات انتهاك السيادة الوجودية الكونية

الحق في التعليم حول الحقوق الكونية يجب أن يكون

مكفولاً

لا يجوز تفسير النصوص بما يمس السيادة الوجودية  
الكونية

القانون يجب أن يجرم أي محاولة لإلغاء هذه الحقوق  
الكونية

الحق في الدفاع عن السيادة الوجودية يجب أن يكون  
مكفولاً

نحن نؤكد أن هذا الميثاق هو ضمانة للمستقبل  
البشري

الحق في نشر الميثاق بكل اللغات يجب أن يكون  
مكفولاً

القانون يجب أن ينشئ مؤسسة عالمية للحماية  
الكونية

لا يجوز تفويض السلطة في تفسير الميثاق لجهة

واحدة

الحق في التعديل على الميثاق بشروط صارمة يجب  
أن ينظم

القانون يجب أن يحدد آليات التنفيذ والمراقبة الكونية

نحن نرسخ هنا مبدأ أن الإنسان هو سيد مصيره  
القانوني

هذا الفصل يغلق الكتاب بدستور شامل للحقوق  
الوجودية

خاتمة الكتاب

هذا الكتاب يغلق باباً من الغموض ويفتح عصراً من  
اليقين القانوني

نحن نضع بين يدي العالم دستوراً يحمي الإنسان في

كل أشكال وجوده

المسؤولية الآن تقع على عاتق المشرعين لتبني هذه  
الأفكار الجريئة

المستقبل القانوني ليس خياراً بل هو ضرورة حتمية  
للبقاء

نأمل أن يكون هذا العمل نبزاساً يضيء الطريق  
للأجيال القادمة

العدالة يجب أن تسبق التكنولوجيا في كل خطوة  
نخطوها

نحن نؤمن بأن القانون هو الحامي الأخير للإنسانية

تمت الكتابة والتحرير في عام ألفين وستة وعشرين  
ميلادية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ولا تجوز أي تصرفات  
دون إذن خطي

دكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الطبعة الأولى أبريل 2026